التراث الثقافي المغربي والاستدامة
في ظل التحديات الراهنة

فاطمة الزهرة الراشيدي
طالبة باحثة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة القاضي عياض، مراكش
المغرب

أضحى التراث الثقافي بعناصره المادية واللامادية رصيداً حضارياً يشكّل هوية المجتمعات وذاكرتها الجماعية، كما يعتبر عنصرا أساسيا في فهم تاريخها وتحولات أنماط عيشها. ومع تسارع وتيرة العولمة، وتنامي الضغوط الاقتصادية والاجتماعية، برزت الحاجة الملحة إلى مقاربة جديدة تجعل من حفظ التراث واستثماره خيارا استراتيجيا، لا مجرد ممارسة رمزية أو ثقافية. وهنا يبرز مفهوم الاستدامة بوصفه الإطار الذي يوفق بين حماية الموارد الثقافية وضمان استمرارها للأجيال القادمة، وبين إدماجها في مسارات التنمية والتنشيط السوسيو–اقتصادي للمجتمعات.

إن الربط بين التراث الثقافي والاستدامة لم يعد ترفا معرفيا، بل غدا ضرورة تفرضها تحديات التدهور المادي للمواقع الأثرية، وتراجع الممارسات التقليدية، وضعف الحكامة الثقافية، إلى جانب التحولات المناخية والتغيرات الاجتماعية. ومن ثم، تسعى هذه الورقة البحثية إلى إبراز أهمية دمج مفهوم الاستدامة في سياسات حماية التراث، وتحليل التحديات والعوائق، واقتراح مسارات عملية لصون هذا الرصيد وضمان استمراريته.

أولا: المفاهيم الأساسية.

التراث الثقافي:

يُعد التراث الثقافي كل ما خلّفه الآباء والأجداد، وما تركته الأجيال السابقة من مقومات مادية وروحية، تتميز بها الجماعات والشعوب. إن الباحث في مفهوم التراث سيلاحظ تعدد الأفكار والرؤى والمقاربات حوله، واختلاف طرق الإشارة إليه باختلاف الزوايا التي يُنظر منها إلى ما يختزنه من قيم ورموز. والواضح أن هذا المفهوم يُستعمل عادة في صيغة "التراث" و"الممتلكات الثقافية"، و"الموروث". وجميعها تعبر عن مخزون حضاري تنتجه الجماعات وتعمل على صونه ونقله للأجيال اللاحقة.

هناك من يرى في التراث الثقافي أنه "**توارث الممتلكات من جيل إلى جيل**"،[1] والآخر يعتبره "**كل ما يعبر عن العبقرية الخلاقة للشعوب**"،[2] والبعض "**يحدد مفهومه في قيمة الأشياء بغض النظر عن أثمنتها أو يوسعه ليجعل منه ضمان الحاضر بفضل الارتكاز على الماضي، أو إبداعاً مقدساً لا يمكن تغييره دون أسباب قاهرة أو مجموعة متميزة من الممتلكات الموروثة**".[3] وعليه فالتراث مجموعة من التمثلات والرموز والطقوس التي تنتجها الجماعة وتعيد إنتاجها لضمان تماسكها الاجتماعي. وبهذا المعنى فهو "**كل ما خلّفه السلف مما له تأثير في تشكيل وعي الخلف سواء كان مادياً أو فكرياً**".[4] وبما أن التراث يضمن سيرورة الحضارة التي تميز الشعوب عن بعضها البعض،

[1] توري عبد العزيز، « التراث الثقافي»، **معلمة المغرب**، إشراف محمد حجي، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، مطابع سلا، 1989. (الجزء السابع)، ص 2310.

[2] توري عبد العزيز، « التراث الثقافي»، ص 2310.

[3] نفسه.

4 الجابري محمد عابد، **التراث والحداثة، دراسات.. ومناقشات**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1991، ص24.

ويعطي لها كيان عن طريق حفظ هذا التراث من أسباب الضياع والتدهور. فهو يشكّل رصيداً حضارياً عميقاً، يجمع بين الذاكرة والتاريخ والهوية، ويعكس قدرة المجتمع على الإبداع والاستمرار عبر الزمن. هذا ماساهم في تنوعه، إذ نجده ينقسم إلى، **التراث الثقافي المادي**: يدخل في "**تعداده المواقع الأثرية وما تخبئه من آثار والمعالم التاريخية وما تحمله من ثقل تاريخي وحضاري، والمباني المتميزة كالقصبات والقصور الترابية... والمخازن الجماعية... والمنشآت الأخرى كالمدارس والمساجد والأضرحة والقصور والدور الخصوصية، والمرافق التي ترتبط بهذه البنايات كالكتاتيب القرآنية والخزانات والسقايات العمومية، والمطاحن المائية والحمامات والتحف الأثرية والفنية... والمسكوكات والنقود، وكذا المخطوطات...**".[5] ومن هذا يفهم أنه يتكون من آثار ومواقع ذات قيمة تاريخية ومواد أثرية وإتنوغرافية، تعكس نمط العيش التقليدي وأساليب الإنتاج والتقنيات التي اعتمدها الإنسان في الماضي.

وصولا إلى القسم الآخر وهو **التراث الثقافي غير المادي**، الذي يشمل "**كل ما يدخل في خانة العادات والتقاليد الشعبية من كيفية عيش الناس...وكيفية إقامة حفلاتهم وتخليد أعيادهم وذكرياتهم...والحرف والصنائع... والفنون الاستعراضية، والموسيقى الشعبية، ويبقى التراث اللغوي الأداة الأساسية التي بواسطتها تنتقل المعارف المتعلقة بكل ماسلف**".[6] وتتسع دائرة التراث اللامادي لتشمل الطقوس الدينية، والمواكب الروحية المرتبطة بالطوائف والزوايا، والمواسم الاحتفالية، وطرق الاستسقاء والذكر، إضافة إلى التقاليد المطبخية، واللباس المحلي، ومهارات الأجداد التي تشكل جزءاً أصيلاً من الشخصية الثقافية للمجتمع[7].

ومن خلال كل ما سبق، يتبين أن التراث يضم مجموع المكونات الموروثة عن الماضي، المادية منها والرمزية، والتي تعبر عن عبقرية المجتمع المغربي في عاداته وفنونه ومعارفه وتقنياته وأشكاله التعبيرية. و يساهم في بناء الهوية الثقافية، ويحفظ الذاكرة التاريخية، ويعزز الإبداع والتنمية.

فمفهوم التراث قائم على فكرة الإرث والتوارث، مما يجعل العلاقة بين الماضي والحاضر والمستقبل علاقة جدلية متكاملة؛ يشكل فيها الماضي المصدر والأساس، والحاضر الامتداد، ويضمن فيها المستقبل الاستمرارية والبقاء.[8] وأحسن ما يمكن أن نذيل به هذا التعريف هو ما عرف به الجابري التراث، بأنه " **لا يعني فقط حاصل الممكنات التي تحققت: بل يعني كذلك حاصل الممكنات التي لم تتحقق وكان يمكن أن تتحقق**". إذ لم يحصره في مخلفات الماضي الموجودة فحسب، بل حتى بالمخلفات التي لم تحقق.[9]

المشهد الثقافي:

ارتبط بالتراث الثقافي مصطلح على جانب كبير من الأهمية، يحتاج هو الآخر إلى المزيد من البحث والدراسة. لقد ظهرت المحاولات الأولى لدراسة المشهد الثقافي مع الفرنسي **ليون أفرير**، الذي ركز في مقاربته على البعدين الديني والروحي باعتباره جوهر هذا المشهد ومكونه الأساس.[10] وبعده جاء **جورج هاردي** الذي اقترح مفهوم المشهد النفسي، متجاوزاً القراءة الروحية إلى اعتماد ما سماه الجهة النفسية للشخصية؛ وهي بنية تتحدد انطلاقاً من التاريخ والجغرافيا؛ حيث رأى أن المشهد هو تعبير عن العادات الإنسانية وتجلياته.[11] وفي السياق نفسه، ظهر تيار فكري جغرافي بجامعة كاليفورنيا في بركلي، تأسس على أفكار الجغرافي **كارل ساور**، الذي دعا إلى ضرورة الاهتمام بـ مورفولوجية المشهد

---

[5] توري عبد العزيز، « التراث الثقافي»، ص 2311.

[6] نفسه.

[7] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2021، صص9، 12.

[8] توري عبد العزيز، « التراث الثقافي»، ص 2310.

[9] الجابري محمد عابد، **التراث والحداثة، دراسات.. ومناقشات**، ص24.

[10] Aufrère Léon . (1936) «Le paysage spirituel de l'occident» In: *Annales de Géographie*, t. 45, n°257 . pp. 449-468.

[11] Hardy Georges. (1936) *La géographie psychologique*. Gallimard. Paris. P .13

الثقافي؛ إذ اعتبر أن الثقافة، في أبعادها المادية واللامادية، تُمثّل عنصرا مركزيا يُحدث من خلاله الإنسان تعديلات جوهرية على المجال الطبيعي، فيحوله إلى فضاء ذي دلالات ثقافية وحضارية ومتعددة.[12]

وفي تعريف بسيط له فهو فضاء جغرافي أو بيئي، نتج عن تحويل الطبيعة إلى فضاء مأهول وثقافي بفعل الإنسان عبر الزمن من خلال السكن، الزراعة، البناء، الممارسات الثقافية... بمعنى أن الثقافة هي الفاعل، والطبيعة هي الوسط، والمنظر الثقافي هو النتيجة. ويضم هذا الأخير كلاً من العناصر المادية، والعناصر الرمزية أو غير المادية.[13]

التنمية: Development

عملية قديمة قدم الإنسان، لكنها ظهرت كعلم في كتابات الاقتصاديين الكلاسيكيين، بما في ذلك الماركسيون. وتطور الفهم الحديث للتنمية نتيجة تفاعل عدة عوامل، أبرزها ظهور المجتمع الصناعي في أوروبا ثم الثورة التقنية والثورة الصناعية. ويشمل مفهوم التنمية الحديث النمو والتطور والتغيير والتقدم.[14] والارتقاء بالمجتمع والانتقال به من الوضع الثابت إلى وضع أعلى وأفضل.[15] وتعني أيضاً تغييرا اجتماعياً وهيكلياً، يعمل على إعادة تنظيم وبناء عناصر المجتمع، الأمر الذي جعل منها عملية شاملة تهم مختلف مقومات الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية.[16] إذ تعتمد على حشد الموارد المتاحة في مجال معين، سواء كانت موارد طبيعية أو بشرية، بهدف تطوير هذا المجال وتحسين مستوى المعيشة، وزيادة رفاه الإنسان من خلال النمو الاقتصادي والنمو الاجتماعي والنمو الثقافي، عبر زيادة الدخل الفردي، وتوفير التعليم والرعاية الصحية، وتعزيز الحقوق والفرص المتاحة للأفراد.[17] ومن ثم تعددت أنواعها، منها على سبيل المثال: التنمية البيئية والطبيعية، والتنمية البشرية، والتنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، والتنمية التعليمية والتنمية الصحية والتنمية السياسية.[18]

الاستدامة:

هي طريقة العيش واستخدام الموارد بطريقة تلبي حاجيات الأجيال الحالية مع مراعاة حقوق الأجيال القادمة. بمعنى آخر، تهدف الاستدامة إلى خلق توازن بين الإنسان والبيئة والاقتصاد لضمان استمرار الحياة بشكل جيد في الحاضر والمستقبل.[19] وبالتالي، فإن التنمية بدون استدامة قد تؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية، وتدمير البيئة، وتهدد قدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها. وفي المقابل، فإن الاستدامة بدون تنمية قد تمنع تحسين ظروف حياة الناس وتحد من الفرص الاقتصادية والاجتماعية.

من هنا ظهر مفهوم التنمية المستدامة، الذي يجمع بين تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي مع الحفاظ على الموارد البيئية، لضمان استمرار رفاه الأجيال الحالية والمستقبلية.

---

12. Gade Daniel Wynne. «L'optique culturelle dans la géographie américaine ». In: *Annales de Géographie*, t. 85, n°472.1976. pp. 672-69

13 Ibidem.

14 العيد قعدة، «التنمية الاجتماعية – رؤية سوسيولوجية»، **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد 20، 2016. صص77-87.

15 شفيق محمد، **التنمية الاجتماعية، دراسات في قضايا التنمية مشكلات المجتمع**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2020. ص 129.

16 أبوالنصرمدحت محمد، «مفهوم التنمية المستدامة والمفاهيم المرتبطة به (استدامة الموارد والمنظمات المستدامة والمسؤولية الاجتماعية »، **مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية**، العدد 20-21، 2025. ص04.

17 عيسى محمد عبد الشفيع، « مفهوم ومضمون التنمية المحلية ودورها العام في التنمية الاجتماعية»، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، العددان 43، 44، 2006. ص 161.

18 أبوالنصر مدحت محمد، «مفهوم التنمية المستدامة »، ص04.

19 عيسى محمد عبد الشفيع، « مفهوم ومضمون التنمية المحلية »، ص 161.

التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة أو المستمرة أو المتواصلة هي: التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة. هي عملية تنموية تجمع بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إذ تضمن رفاه الإنسان الآني، والحقوق الطبيعية للأجيال المقبلة، مع مراعاة البعد البيئي. وهو نفس الأمر الذي عرفت به مفوضية الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، إذ اعتبرتها تنمية تحقق إشباع حاجات الجيل الحالي مع تحقيق الاستدامة للموارد، والمحافظة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها.[20]

ولها خمس خصائص رئيسية نجملها في الآتي:

1. تنمية طويلة المدى وتقوم على تخطيط استراتيجي طويل المدى.
2. تنمية احتياجات الناس من أولوياتها.
3. الحفاظ على البيئة ومواردها وعناصرها.
4. تحقيق الاستدامة بمختلف أنواعها وأبعادها.
5. تحقيق التنسيق والتعاون بين مختلف الأطراف والجهات والقطاعات ... لتحقيق مشاريع التنمية.[21]

ثانيا، التحديات الراهنة للتراث الثقافي:

يواجه التراث الثقافي المغربي، بما يحمله من رموز وهوية وذاكرة جماعية، جملة من التحديات المتسارعة في زمن العولمة. فمع الانفتاح الواسع على العالم وتنامي تدفق المعلومات والمنتجات والقيم الجديدة، أصبح هذا التراث مهدداً بتراجع بعض مكوناته وضعف حضور أخرى. وتبرز الإشكالية أساساً في قدرة المجتمع على التوفيق بين حماية روافده الثقافية الأصيلة وبين مواكبة التحولات الحديثة.

وتتجلى أبرز التحديات في هيمنة الثقافة العالمية الموحدة، وتراجع بعض الحرف والفنون التقليدية، إلى جانب ضعف سياسات التثمين والحماية، وتزايد تأثير الإعلام الرقمي على أنماط التلقي الثقافي. هذا ما جعل منا اليوم في زمن العولمة مجتمعات مستهلكة ليس فقط للمنتوجات الصناعية، بل للثقافة والقيم والسلوكات، وهذا هو الخطير في تحديات العولمة الثقافية. وهو ما يجعل مسألة صون التراث المغربي، المادي واللامادي، ضرورة ملحة لضمان استمراريته في ظل هذا السياق الكوني المتغيّر.

يمكن تصنيف هذه التحديات على النحو الآتي:

تحديات التراث الثقافي المادي:

- **الإهمال وضعف الصيانة:** تعاني اليوم الكثير من المباني والقصبات والأسوار التاريخية... من التدهور وإتلاف المعالم. مع ضعف الميزانية المخصصة للتأهيل والترميم والإصلاح.
- **الزحف العمراني وتغير أنماط العيش:** الزحف العمراني عن طريق توسع المدن والعمارات على حساب المدن العتيقة والمواقع الأثرية، وهدم بعض المباني التقليدية، أو تشوية طابعها المعماري.
- **قساوة الظروف الطبيعية:** الكثير من المعوقات الطبيعية كقساوة المناخ والرطوبة، وبعض الكورات الطبيعية كالفيضانات، ومشاكل أخرى كالتعرية، وزحف الرمال خاصة في الجنوب.
- **التجارة غير القانونية بالآثار:** تتجلى في تهريب التحف واللقى الاثرية، وضعف أجهزة المراقبة.
- **تداخل الاختصاصات الإدارية:** تعدد المتدخلين من وزارات ومؤسسات متعددة دون تناغم واضح في الأدوار: وزارة الثقافة/ الجماعات/ الأوقاف/ العمران. هذا يؤدي إلى بطء التدخل وغياب النجاعة والفعالية.

---

[20] أبوالنصر مدحت محمد، «مفهوم التنمية المستدامة »، ص7.

[21] أبوالنصر مدحت محمد، «مفهوم التنمية المستدامة »، ص 07.

تحديات التراث الثقافي اللامادي:

- **تراجع نشاط المهن والصناعات التقليدية:** خصوصا مع المنافسة القوية للمنتجات الصناعية، ومع تطور أنماط العيش سجل عزوف الشباب عن تعلم الحرف.
- **تراجع نقل المعرفة بين الأجيال:** ضعف توثيق الذاكرة الشفوية والحكايات والطقوس، وموت كبار السن دون تسجيل تراثهم.
- **التأثيرات الثقافية والعولمة:** انهيار بعض العادات والقيم المحلية بسبب انتشار الثقافة الرقمية.
- **ضعف التثمين:** غياب استراتيجيات لتسويق التراث غير المادي عالميا، وعدم ربطه بفرص اقتصادية مثل السياحة الثقافية.

⇐ **تحديات أخرى مرتبطة بالحكامة والسياسات العمومية:**

- **ضعف البحث العلمي والأرشيف:** يتمثل ذلك في قلة الدراسات الميدانية، وغياب قواعد بيانات موحدة للتراث، مع صعوبات الوصول إلى الوثائق والمخطوطات.
- **قلة الوعي المجتمعي:** التعامل مع بعض المواقع التراثية كأماكن عادية وليس كموروث يجب حمايته. وغياب الوعي والمسؤوليات إزاء ذلك.
- **التمويل:** نقص الاستثمار في مشاريع الترميم والتثمين. و الاقتصار على ميزانيات محدودة من وزارة الثقافة.
- **نقص الرؤى الاستراتيجية:** غياب سياسة وطنية بعيدة المدى لتثمين التراث وربطه بالتنمية المحلية.
- **ضعف إشراك المجتمع المدني والساكنة:** محدودية الوعي والثقافة التراثية لدى المواطنين مما يؤثر على المشاركة الفعلية في الحفاظ عليه.

- **تحديات قانونية:**

- **ضعف الإطار القانوني والتطبيقي:** غياب تفعيل حقيقي لبعض القوانين.
- ضعف الزجر تجاه المخالفين والبناء العشوائي.
- بطء مساطر تصنيف التراث .

- **تحديات رقمية:**

- ضعف رقمنة المخطوطات والأرشيفات .
- غياب منصات رقمية قوية للتعريف بالتراث المغربي عالميا.

- **تحديات العولمة:**

- التجانس الثقافي وهيمنة ثقافات عالمية تهمش الخصوصيات المحلية.
- تحويل التراث إلى سلعة تجارية على حساب قيمته الرمزية.
- التأثير السلبي للإعلام الجديد على الهوية الثقافية.[22]

---

[22] العايد حسن عبد الله، **أثر العولمة في الثقافة العربية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2004. صص170، 188. بوعصامة عبد العزيز، **التراث الثقافي بالمغرب: قضايا وتحديات**، منشورات كلية الآداب، الرباط، الطبعة الأولى، 2015، صص200، 220. و تقارير مركز ICCROM بالعربية حول تحديات الترميم وصيانة المواقع التريخية، من خلال موقع. Annual Reports | إيكروم
اطلع عليهما بتاريخ 2025/12/15 Site web officiel de l'UNESCO https://www.unesco.org/arو
dans *l'acte*,Zayed. «La valorisation touristique des Ksour du Sud-Est tunisien: Essai de bilan» Hammami pp 2013 *du colloque : Igoudar: un patrimoine culturel à valoriser*, Publication de l'IRCAM. Rabat . 160,169.

تبين هذه التحديات المذكورة أن التراث الثقافي المغربي، رغم قيمته التاريخية والحضارية، فهو يجتر ويلات التهميش والضياع، فهي تهديدات متعددة تتراوح بين التدهور المادي والضغط العمراني من جهة، وضعف الحكامة والسياسات العمومية من جهة أخرى. هذه الوضعية الصعبة تعكس غياب استراتيجية شاملة ومتكاملة للحفاظ على التراث، وضعف التنسيق بين الجهات المعنية، وقلة الموارد المالية والبشرية المخصصة لذلك. كما توضح الحاجة الضرورية إلى إشراك المجتمع المدني وتعزيز الوعي بأهمية التراث لضمان استدامته وربطه بالتنمية الثقافية والاقتصادية المحلية.

ثالثا، أساليب الاستدامة للصيانة والتثمين:

غدت الثقافة اليوم وبمختلف عناصرها محورا استراتيجيا للتنمية المستدامة، وأضحت الصناعات الثقافية خاصة تلك المترتبطة بالمحافظة على المجال البيئي، لبنة أساسية للحكامة المجالية ، ذلك أن الثقافة والبيئة عنصران مترابطان: نظرا للعلاقة الوطيدة التي تربط بين كل من الثقافة كتراث فكري وأخلاقي وروحي لجماعة بشرية ما، وبين البيئة التي تشمل المجال الحيوي للرأسمال البشري كموروث آخر متضمن للتراث الطبيعي الذي تنبثق منه كل حياة. وهو الشيء الذي جعل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) توقع على اتفاقية أممية حول حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي أو ما يسمى بالتراث المزدوج سنة 1972، معاهدة تجمع حوالي 134 دولة، من بينهم المغرب، تم من خلالها تسطير جملة من المشاريع الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، جندت من خلالها طاقتها من أجل الحفاظ على هذا التراث وصيانته.

ولتحقيق النجاعة وضعت اليونيسكو العديد من الأدوات الإدارية تمثلت بالأساس في لجنة التراث العالمي المكونة من 21 عضواً ينتخبون من بين ممثلي الدول الموقعة على الاتفاقية، وصندوق التراث العالمي الذي يجمع المساهمات والتبرعات ويوزع المساعدات على من يحتاجها من الدول.[23]

ومن بين هذه المشاريع نذكر:

- **المتحف الإثنوغرافي:** يعرض العديد من القطع والأدوات التراثية التي ترتبط بالاستعمال اليومي للأنشطة البشرية المتعلقة بالأجيال السابقة، كالأدوات المطبخية وأدوات الزراعة وأدوات المهن التقليدية...

ويلاحظ استغلال بعض البنايات المهجورة أو القصبات لإنشاء متحف جماعي (محلي) باعتماد مجموعة من القطع المتحفية التي تشكل جزءا من الحياة اليومية بمنطقة معينة. هذا ما يساهم في حفظ الذاكرة الجماعية للمنطقة، ويعيد إحياء المعالم التاريخية. ويشجع على السياحة الثقافية .

- **دور الضيافة** : تشكل مرآة تعكس الحياة التقليدية في البادية المغربية، ونمط حياة يفتح الباب أمام السياح الباحثين. وسيمكن مشروع دور الضيافة من خلق عدة فرص شغل مرتبطة بالأساس: بالصناع التقليديين والحرفيين خاصة في مجال البناء بالمواد التقليدية (تحجّارت) التي أصبحت مهددة بالاندثار. والخدمات الفندقية: الاستقبال – الطبخ – خدمة الغرف. وخدمات الإرشاد السياحي والطبيعي.

وبهذا ستساهم دور الضيافة في الحفاظ على بعض الصناعات التقليدية التي تحافظ بدورها على المجال البيئي عبر توجيه وتحكيم وعقلنة استغلال المواد الأولية كالحجر والخشب والماء.

وتجدر الإشارة إلى أن مدينة الصويرة تحتضن بشكل سنوي مجموعة من التظاهرات الفنية الدولية (مهرجان كناوة– مهرجان أطلسيات) التي تستقطب عددا مهما من السياح المتعطشين لاكتشاف مكنونات الهوية المغربية التي تعتبر المكونات الفرجوية المحلية إحدى أبرز روافدها الحية.

[23] Site web officiel de l'UNESCO. https://www.unesco.org/ar اطلع عليه بتاريخ 2025/12/15
توري عبد العزيز، « التراث الثقافي»، ص 2310.

- **المتحف الجماعي:** مؤسسة ثقافية تهتم بحماية القطع التراثية ذات القيمة الفنية أو تهم مختلف العلوم الإنسانية. ويهتم أيضا بإثراء هذه القطع والتحف والتعريف بها، وتختلف المتاحف باختلاف أنواع القطع التي تعرضها، فنجد مثلا: المتحف الأثري – متحف الفن المعاصر –المتحف الإثنو- أركيولوجي.
- **ورشات الصناعة التقليدية:** عبر تشجيع الصناع التقليديين بالدعم المادي أولا، ثم مساعدتهم على تسويق منتجاتهم وإعدادهم لتأطير ورشات لفائدة الناشئة في مهارات الصناعة التقليدية المحلية الخاصة بكل منطقة.

ويؤكد عدد من الباحثين في المجال السياحي-الثقافي على أن السائح اليوم أصبح يتطلع إلى منتوجات سياحية مجالية تجعله يكون المنتج والمستهدف في الآن ذاته، فمثلا يمكن إشراك هذا السائح في صناعة بعض منتوجات الصناعة التقليدية التي تعتمد على مواد أولية محلية.[24]

- **صناعة الفرجة والفولكلور:** يمكن تعريفها بأنها " **أشمل من الأداء ومن العرض المسرحي ذاته، إذ تستوعب الاثنين معا، بل تتجاوزهما لتشمل الشعائر والاحتفالات والمراسيم والسيرك وأنماط الاحتجاج الجماهيري والسلوكات الفرجوية الشعبية من قبيل "الحلقة" و "إيمعشارن" ورقصات " أحواش و"أحيدوس" و"بابا عيشور" و"بجلود" و"سونا" وغيرها".**[25] ومنطقة الصويرة مثلا تحتضن كل سنة العديد من المهرجانات السنوية : كمهرجان أركان "إحاحان" السنوي الذي ينظم من طرف جمعية مهرجان أركان حاحا بتمنار، الذي يهدف إلى التوعية والتحسيس بضرورة الاهتمام بشجرة الأركان والحفاظ عليها، ويحضر هذا الحدث مجموعة من المهتمين بالمجال البيئي والباحثين في مجال التنمية المستدامة، كما يساهم هذا المهرجان في تنشيط الرواج التجاري بالمنطقة، وقد حظي بدعم من وزارة الثقافة المغربية.
- **المسارات السياحية:** كل المحاور السابقة ستساعد على توفر فرص شغل للساكنة، وبالتالي ستستقطب سياحا أكثر من هواة السياحة الإيكولوجية، كما ستمكن من جلب أنظار المستثمرين في القطاعين السياحي والترفيهي. بالإضافة إلى تحسين المرافق الحيوية لدى الساكنة (مستوصف، طريق معبد، سوق أنموذجي...إلخ). كما ستمكن هذه المشاريع من جلب السياح من داخل وخارج الوطن.

فمثلا، يمكن اعتماد برنامجا سياحيا في منطقة معينة، يبتدئ بزيارة المتحف الجماعي والتعرف على تقاليد المنطقة وأعرافها وتراثها، ثم اصطحاب السائح في جولة إلى بعض المناظر الطبيعية هناك، من أجل الاكتشاف وشراء المنتوجات المحلية. والحجز له بعد ذلك في إحدى دور الإيواء التقليدية والاستمتاع بوجبات طبيعية حسب خصوصيات كل منطقة.[26]

- **تسجيل العديد من المواقع التراثية الثقافية المغربية في لوائح التراث الإنساني أو العالمي:** تعتبر منظمة اليونسكو أن الحفاظ على التراث هو استثمار في التنمية المستدامة، باعتباره رأسمال اقتصادي واجتماعي، وبيئي وثقافي. وهذا التسجيل والإدماج يساهم في تنشيط السياحة الثقافية، ويعزز الهوية المشتركة والانتماء، وكما أن هذه المواقع المسجلة تخضع لحماية عمرانية وبيئية، ولحكامة وتخطيط.[27] من بين المواقع المغربية المسجلة اليوم في إطار المواقع التراثية الثقافية: نجد مدينة فاس القديمة، ومدينة مراكش القديمة، وقصبة آيت بن حدو القريبة من ورزازات، وفي لائحة المواقع الطبيعية المتميزة نذكرموقع سيدي بوغابة بالقرب من المهدية وموقع ماسة بمنطقة سوس.[28] ومن عناصر التراث الثقافي اللامادي المسجلة كذلك، نجد: الكسكس: الفضاء الثقافي لجامع الفنا، كناوة: التبوريدة، والمهن المرتبطة بشجر الأركان...[29]

---

[24] KAGERMEIER Andreas, «Pour une mise en tourisme des Igoudar du sud marocain», dans *les Igoudar: un patrimoine culturel à valoriser, Institut Royal de la Culture Amazigh*. Rabat, 2009 pp 265-293.

[25] أمين خالد، **المسرح والهويات الهاربة، رقص على حد السيف**، منشورات المركز الدولي لدراسات الفرجة، سلسلة رقم 63، طنجة،2016، ص 45.

[26] Hammami Zayed . «La valorisation touristique des Ksour du Sud-Est tunisien: Essai de bilan» .p169 .

[27] Site web officiel de l'UNESCO. https://www.unesco.org/ar اطلع عليه بتاريخ 2025/12/15

[28] توري عبد العزيز، « التراث الثقافي»، ص2310

[29] نفسه.

ونحن نتحدث عن شجر الأركان لا تفوتنا الفرصة للتذكير بأنه أصبح له يوم عالمي يحتفى به كتراث إنساني عالمي ألا وهو اليوم العاشر من شهر ماي بعد أن وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على مشروع قرار قدمه المغرب. وقد جاءت هذه المبادرة كعامل لتحقيق التنمية المستدامة سواء على المستويين الاجتماعي والاقتصادي وكذا المستويين البيئي والثقافي.

وفي إطار الحديث عن أساليب الصيانة والحماية للموارد الثقافية نجد مجموعة من منظمات الاستدامة، التي هي تلك المنظمات التي تضع الاستدامة في صميم ممارساتها التجارية، وتسعى إلى تحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية وبيئية طويلة الأجل.[30] وتلتزم بتطبيق الممارسات المستدامة في جميع جوانب أنشطتها، بما في ذلك الإدارة. والعمليات، والمنتجات والخدمات. من وظائفها، نذكر أولا، الحفاظ على الموارد الطبيعية من خلال استخدامها بكفاءة، وبشكل معقلن. ثانيا، حماية البيئة عن طريق الحد من التلوث وتحسين جودة الهواء والماء، وحماية الموارد الطبيعية. ثالثا، تحسين جودة الحياة بتوفير منتجات وخدمات عالية الجودة، وخلق فرص عمل مستدامة، وتعزيز المساواة الاجتماعية. رابعا، تعزيز التنمية الاجتماعية بدعم المجتمعات المحلية، وتعزيز العدالة الاجتماعية.[31]

كما تجدر الإشارة إلى مشروع ترميم وتأهيل المدن القديمة مع الحفاظ على أصالتها ومعمارها التقليدي، والعديد من المدن المغربية استفادت من ذلك كالصويرة ومراكش والرباط...

وفي الأخير يمكن الإشارة إلى مستجدات مشروع قانون 33.22 المتعلق بحماية التراث، والذي جاء بصياغة جديدة لمفهوم التراث، ووضع العديد من التعديلات في القانون التنظيمي لحماية التراث. نلخص هذه المستجدات في هذه النقاط التالية:

- توسيع تعريف التراث ليشمل التراث المادي جميع المقومات الأثرية، المعمارية، المنقولة وغير المنقولة، والتراث غير المادي من عادات، مهارات، فولكلور، حرف، تقاليد... يعني القيم البيثقافية واللاملموسة، وكذلك التراث الطبيعي والجيولوجي نحو المناظر الطبيعية، والمواقع الجيولوجية، والمستحاثات، و الجبال، والكهوف ...
- إدماج التراث المغمور بالمياه ضمن المواقع الأثرية أو التراثية تحت الماء يظهر أن القانون يعطي حماية للمواقع الأثرية أو الجيولوجية التي ظلت مغمورة في البحر أو المياه لفترات طويلة .
- إحداث جرد وطني للتراث، أي إنشاء سجل وقاعدة بيانات رسمية تشمل التراث المادي واللامادي، المنقول وغير المنقول، الطبيعي، الجيولوجي، المغمور، بهدف تتبع وحماية هذا التراث بشكل رسمي ومنظم .
- فرض إجراءات تنظيمية شاملة، لأن القانون لا يكتفي بالحماية الزجرية فقط؛ بل يتضمن آليات تدبير، تمكن من وضع مخططات ، تحدد كيفية المحافظة على التراث، وكيفية تطويره وتثمينه، عبر مؤسسات الدولة، وجهات محلية، وربما الفاعلين الخاصين أيضا .
- تعزيز الحماية القانونية والردع بمنظور جنائي/قانوني، فهذا القانون 33.22 يعمل على ردع منتهكي التراث: التخريب، التهريب، الاستحواذ غير القانوني، التزييف، الإساءة إلى التراث.[32]

حاصل الكلام يتبين من خلال تحليل العلاقة القائمة بين التراث الثقافي والتنمية المستدامة أن الحفاظ على التراث المذكور لم يعد مجرد فعل رمزي أو ثقافي، بل خيارا استراتيجيا يضمن استمرارية الهوية، ويوجه مسارات التنمية نحو مزيد من العدالة والنجاعة. فالتراث، بعناصره المادية وغير المادية، يشكل موردا اقتصاديا ومعرفيا قادرا على دعم الابتكار، وتوليد فرص الشغل، وتعزيز جاذبية المجالات، شريطة إدماجه في سياسات تخطيطية ومشاريع تنموية تقوم على المشاركة والتدبير الرشيد. وهكذا، يصبح الاستثمار في التراث آلية مزدوجة: تُحصن الذاكرة الجماعية وتدفع في الآن نفسه نحو تنمية أكثر استدامة، قادرة على التوفيق بين حماية الماضي ومتطلبات المستقبل.

---

[30] أبوالنصر مدحت محمد، **التخطيط للمستقبل في المنظمات الذكية**. المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2015 ، ص110.

[31] أبوالنصر مدحت محمد، **التخطيط للمستقبل في المنظمات الذكية**، ص110

[32] **مشروع قانون رقم 22، 33 المتعلق بحماية التراث**، 2025

المراجع المعتمدة:

✓ **باللغة العربية:**

- بوعصامة عبد العزيز، **التراث الثقافي بالمغرب: قضايا وتحديات**، منشورات كلية الآداب، الرباط، الطبعة الأولى، 2015.
- توري عبد العزيز، «التراث الثقافي »، **معلمة المغرب**، إشراف محمد حجي، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، مطابع سلا، 1989. (الجزء السابع).
- الجابري محمد عابد، **التراث والحداثة، دراسات.. ومناقشات**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1991.
- شفيق محمد، **التنمية الاجتماعية، دراسات في قضايا التنمية مشكلات المجتمع**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2020.
- العايد حسن عبد الله، **أثر العولمة في الثقافة العربية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2004.
- العيد قعدة، «التنمية الاجتماعية – رؤية سوسيولوجية»، **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد 20، 2016.
- عيسى محمد عبد الشفيع، «مفهوم ومضمون التنمية المحلية ودورها العام في التنمية الاجتماعية»، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، العددان 43، 44، 2006.
- **المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، من أجل رؤية جديدة لتدبير التراث الثقافي وتنميته**، المملكة المغربية، 2021.
- **مشروع قانون رقم 22، 33 المتعلق بحماية التراث**، لسنة 2025.
- أمين خالد، **المسرح والهويات الهاربة، رقص على حد السيف**، منشورات المركز الدولي لدراسات الفرجة، سلسلة رقم 63، طنجة، الطبعة الأولى، 2016
- أبوالنصر مدحت محمد، **التخطيط للمستقبل في المنظمات الذكية**. المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2015
- أبوالنصرمدحت محمد، « مفهوم التنمية المستدامة والمفاهيم المرتبطة به (استدامة الموارد والمنظمات المستدامة والمسؤولية الاجتماعية»، **مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية**، العدد 20-21، 2025.

✓ **باللغة الفرنسية:**

- Aufrère Léon, «Le paysage spirituel de l'occident». In: *Annales de Géographie*, t. 45, n°257 . 1936.
- Gade Daniel Wynne. « L'optique culturelle dans la géographie américaine». In: *Annales de Géographie*, t. 85, n°472. 1976.
- Hammami Zayed . «La valorisation touristique des Ksour du Sud-Est tunisien: Essai de bilan» ,dans *l'acte du colloque : Igoudar: un patrimoine culturel à valoriser*, Publication de l'IRCAM. Rabat . 2013
- Hardy Georges .*La géographie psychologique*. Gallimard. Paris. 1936.
- KAGERMEIER Andreas, «Pour une mise en tourisme des Igoudar du sud marocain», dans *les Igoudar: un patrimoine culturel à valoriser, Institut Royal de la Culture Amazigh*. Rabat, 2009

✓ **مواقع رقمية:**

- تقارير مركز ICCROM بالعربية حول تحديات الترميم وصيانة المواقع التريخية، اطلع عليه بتاريخ 2025/12/10 على الموقع الالكتروني. | Annual Reportsإيكروم
- Site web officiel de l'UNESCO https://www.unesco.org/ar .2025/12/15 . اطلع عليه بتاريخ